

أثر الانفتاح الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي على التطور المحاسبي في الجزائر

The impact of economic openness to foreign investment on the development of accounting in Algeria

باديس بن عيشة^{1*}، إيمان طاطا²

¹ جامعة الجزائر3، الجزائر (bbadis@gmail.com)

² جامعة الجزائر3، الجزائر (doctata15@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017؛ تاريخ القبول: 2017؛ تاريخ النشر: 01 جوان 2017

ملخص: من خلال هذه الدراسة، تمّ الحديث عن واقع الانفتاح الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وعن وتيرته وكذا وتيرة تطور حجمه وطبيعة توزيعه القطاعي والجغرافي، ليتم الحديث أيضا عن أثر هذا الانفتاح الاقتصادي على التطور المحاسبي في ظل نظرية المحاسبة التي أشارت إلى المساهمة الايجابية التي تضيفها المؤسسات الأجنبية على مستوى الممارسة المحاسبية المحلية، لنسقط هذه النتيجة على الواقع الجزائري من خلال محاولتنا تحديد العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتطور المحاسبي الجزائري بالاستعانة بأداة التحليل الإحصائي. وقد خرجنا بنتيجة مغايرة لنتيجة النظرية المحاسبية، والتي مفادها أن الانفتاح الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي لم يساهم بالتأثير على التطور المحاسبي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: انفتاح اقتصادي، استثمار أجنبي، تطور محاسبي جزائري.

تصنيف JEL: M41.

Abstract: This paper discusses the reality of the economic openness towards foreign investment in Algeria, its pace and the pace of development of its size and the nature of its sectoral and geographical distribution, to be discussed also about the impact of the latter on the development of accounting under the theory of accounting, which indicated the positive contribution that it gives Foreign institutions at the level of local accounting practice, to drop this result on the reality of Algeria through our attempt to determine the relationship between economic openness and the development of accounting Algerian using the tool of statistical analysis. To come up with a different result of the accounting theory that economic openness to foreign investment did not contribute to the development of Algerian accounting.

Keywords: the economic openness, the foreign investment, the development of Algerian accounting

Jel Classification Codes : M41.

* المؤلف المرسل.

تهديد:

إن طبيعة التغيرات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي، لاسيما التوجّه نحو تحرير التجارة الدولية، جعل من غير الممكن أن تغفل الجزائر شأنها شأن سائر الدول عن دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعلها تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي. وهو الأمر الذي يقودنا إلى توقع حدوث تأثير إيجابي على مستوى المحاسبة في الجزائر، من خلال تشكيل المؤسسات الأجنبية ضغطا للارتقاء بمستوى الممارسات المحاسبية المحلية تبعاً لما خرجت به نتائج أبحاث نظرية المحاسبة التي أشارت إلى أنّ سياسة الانفتاح الاقتصادي من شأنها التأثير بالإيجاب على تطوّر المحاسبة وممارستها. وهو ما دفع بنا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تبيان أثر عامل الانفتاح الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي على التطور المحاسبي في الجزائر؟

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالتطور المحاسبي في ظل نظرية المحاسبة :

عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي على أنه " كل عملية مشاركة تفوق أو تساوي 10% خارج الحدود الوطنية (خلق مؤسسات، حقوق المساهمة، أرباح مستثمرة، قروض ما بين شركات الفرع)"¹. أمّا الأكتاد فقد عرفه على أنه "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويشهد على اهتمام دائم لكيان ما، مقيم في بلد ما (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) اتجاه كيان مقيم في بلد آخر (مؤسسة مستفيدة، مؤسسة فرعية، مؤسسة فرعية أجنبية)، هذا الاستثمار يضم في نفس الوقت المبادلة الأولية ما بين المؤسستين وكل المبادلات اللاحقة بينها وبين المؤسسات الفرعية الأجنبية"².

وتبعاً لنظرية المحاسبة، فإنّ الضغط الخارجي الناتج من التعاون مع المؤسسات المتعددة الجنسيات والتعامل مع المؤسسات المالية العالمية بإمكانه أن يؤثر بشكل كبير على عملية تبني معايير محاسبية جديدة وتطوير الممارسات المحلية. وهذا ما أكده كل من Wallace و Cook سنة 1990، حيث أدخلوا عامل البيئة الخارجية ضمن بحثهم بغرض فهم الأنظمة المحاسبية³.

حيث كلما كانت مداخيل الدولة من التجارة الدولية عالية، كان هناك احتياج أكبر للممارسات المحاسبية المتعلقة بمختلف معاملات الصرف الأجنبي والترجمة. كما أن عدد وحجم المؤسسات المتعددة الجنسيات لبلد ما يرتبط مباشرة بتطور قواعد محاسبة التجميع لمختلف مصادر الدخل (الدخل المكتسب خارج المؤسسة الأم)⁴. وبالتالي كلما زادت درجة النشاط التجاري الدولي والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج كلما توكّد دافع تطوير الممارسات والمبادئ المحاسبية، والعكس.

كما أن مفهوم التطور المحاسبي في إطار بحثنا لا ينحصر في طبيعة تطوّر الأنظمة المحاسبية بحد ذاتها وإنما تطور طبيعة النظرة إلى المحاسبة من قبل المستخدمين، اعتماداً على معيار مدى اقتراب هذه النظرة إلى اعتبار مخرجات المحاسبة كأساس لاتخاذ القرار، وهذا استناداً لما خرجت به أهم أبحاث نظرية المحاسبة عندما حصرت تطوّر الأنظمة المحاسبية بمدى اعتبارها نظام معلومات أساسي لاتخاذ القرار.

2- رزمة الانفتاح الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

1-2- بواصر الانفتاح الاقتصادي :

شرعت الجزائر ضمن ما سُمّيَ بفترة الإصلاحات بتحرير جزئي للتجارة الخارجية. حيث يُعتبر ما جاء به قانون القرض والنقد رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل سنة 1990 ترجمة لتخطيط السلطات لفتح السوق الجزائري والتفكيك التدريجي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ويلاحظ هذا جلياً في المواد 181 إلى 192 التي وضّحت الإجراءات الجديدة لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال. كما جاء في القانونون 30-90 تحديد لشروط انتقال رؤوس الأموال في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتوطينها، من خلال سماح لغير المقيمين بنقل رساميلهم من أجل تمويل نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة وأقسامها أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف نص من القانونون⁵.

وتوسعت إجراءات تفكيك احتكار التجارة الخارجية ابتداء من سنة 1991، بحيث تمّ السماح لكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل بالسجل التجاري الجزائري باستيراد السلع من خلال قانون الاستثمار سواء للاستعمال الذاتي أو بنية إعادة البيع بالجملة، مع تحرير العملة الصعبة وفق معدل صرف رسمي⁶.

2-2- الانفتاح الاقتصادي الصريح :

أخذت مسألة الانفتاح الاقتصادي ابتداء من سنة 1994، مسارا نهائياً واضحاً على عكس التردد الذي ميّز الفترة من 1989 إلى 1993. بحيث سجّلت سلسلة هامة من الإصلاحات الهادفة إلى استعادة التوازن الاقتصادي الكلي. كل ذلك من وراء قرار الحكومة مراجعة طريقة تسييرها للديون الخارجية ولجوئها إلى إعادة جدولة جزء من الدّين سنة 1994 لتصبح الجزائر مُجبرة على قبول بنود اتفاقية التعديل

الميكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي⁷، وباشرت في تحرير التجارة الخارجية ورفع القيد عن الأسعار⁸، وكذا إصدار قانون خاص بالمنافسة يماثل ما هو موجود في الاقتصاديات الليبيرالية (يناير 1995)، وإصدار قانون آخر خاص بالخصوصية وفتح رأسمال المؤسسات العمومية (أوت 1995)، ليتم التمييز من خلال قانون تسيير رؤوس المال المنقولة بين الدولة كقوة عمومية والدولة كمساهم (سبتمبر 1995)، بالإضافة إلى تعديل القانون التجاري وتنصيب بورصة الجزائر⁹.

وتم سنة 2001 إصدار قانون تطوير الاستثمار بأمر رئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت، والذي تضمن جملة من المزايا الجبائية وتسهيلات في التمويلات البنكية، وكذا إنشاء هيئتين هما المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مكلفتين بمتابعة واعتماد الاستثمارات. ليليه سنة 2002 إمضاء اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، لتعوض الاتفاق الذي كان يربط الجزائر بأوروبا منذ سنة 1976 بهدف إعطاء بُعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل للجزائر، والعمل على التخفيف من الخلافات والعوائق التي تحول دون ذلك¹⁰، والتي تعتبر بالخطوة الحاسمة في تحسين إطار الاستثمار واستغلال الإمكانيات المتاحة.

غير أن هذه السياسة التحفيزية سجلت تباطؤا وتراجعا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي أدخل تعديلات هامة لقانون الاستثمار ترمي إلى حماية المصالح الوطنية¹¹، ولعل أهمها قاعدة 49%-51%. وهو ما أدى نسبيا إلى كبح وتيرة استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وهو ما فرض على الحكومة من جديد سنة 2016 في ظل شح الموارد الطاقوية وعزوف الأجانب عن الاستثمار في الجزائر إلى إعادة النظر في قانون الاستثمار من خلال استصدار القانون 16-09 بتاريخ 3 أغسطس 2016 المتعلق بترقية الاستثمار والذي جاء بتعديلات وتحفيزات هامة، لعل أهمها إلغاء قاعدة 49%-51%. وجاءت هذه الخطوة في نفس التوجه الذي جاء به قانون المالية لسنة 2016 والذي شجع بالخصوص المستثمرين المحليين من خلال فتح رؤوس الأموال المؤسسات العمومية لهم بحدود 66%.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن الجزائر عرفت نوعا من التردد قبل فتحها لاقتصادها للمستثمرين الأجانب، بعدما كانت تتجنبه تماما في السبعينيات نظرا للقناعات الإيديولوجية التي كانت سائدة آنذاك، إلا أنها غيرت مسارها تحت وطأة الأزمة عبر انفتاحها على الاستثمارات الأجنبية سنة 1993 عن طريق تقديم المنظومة التشريعية لسلسلة من التدابير المتواصلة والتحيزات التي دعمتها سنة 2001 بقانون الاستثمار الجديد، لتعرف سنة 2009 بعضا من الإجراءات الاحترازية التي من شأنها حماية المصلحة الوطنية وتشجيع الاستثمار المحلي، ومعاودة التوجه من جديد نحو التحفيز والانفتاح بداية من سنة 2016 في ظل الأزمة المالية الناجمة عن تلاوي أسعار المحروقات.

3- وتيرة تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

لقد باشرت الجزائر بداية من التسعينيات، سلسلة مكثفة من الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات المباشرة، وقد ظهر ذلك من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر :

الجدول رقم 1 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (1999 - 2014)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	0.292	0.280	1.108	1.065	0.638	0.882	1.145	1.795	1.662
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	2.632	2.746	2.300	2580	3.052	2.601	1.488	/	/

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، تاريخ الاطلاع : 2016/01/11

متاح على الموقع : <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

نلاحظ على العموم ارتفاع وتيرة التدفقات تخللها بعض الانخفاض في سنوات معينة، يمكننا تمييزها على النحو التالي :

1-3- الفترة (1990-2000) :

حققت الجزائر خلال هذه الفترة ما يقارب 0.2% بمعدل متوسط سنويا من تدفقات رؤوس المال الأوروبية، وهو الذي اعتبر بغير الكافي بالمقارنة مع الدول المجاورة (المغرب 14%، تونس 12%، مصر 30%)¹².

وتميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب بالأساس إلى الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد وكذا عوامل أخرى لعل أبرزها تفاقم أزمة المديونية الخارجية خلال هذه المرحلة، وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة، مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد

الدولي، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي¹³. وشهد الاستثمار الأجنبي انتعاشا سنة 2000 حيث وصل مبلغ 280 مليون دولار، إلا أنه بقي ضعيفا وبعيدا عن المستويات التي سجلتها الدول المجاورة¹⁴.

2-3- الفترة (2001-2015) :

لقد ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بشكل ملحوظ، حيث قدر حجمه بـ 1.1 مليار دولار سنة 2001 وهي السنة التي شهدت إصدار قانون الاستثمار الجديد (الأمر رقم 01/03) وما تضمنته من حوافر لا سيما الضريبية منها. واستمر هذا التدفق سنة 2002 حيث قُدِّرَ حجمه بـ 1.1 مليار دولار أيضا، والذي تحقق بالخصوص بفضل بيع رخص الهاتف النقال وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار، أي أن الارتفاع لم يكن نابعا من تحسين مناخ الاستثمار، والدليل على ذلك هو انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2003 إلى مستوى 638 مليون دولار¹⁵، وهي الفترة التي يمكن القول أنها عرفت نوعا من الركود مقارنة مع سنة 2004 حيث وصل حجمه إلى مستوى 882 مليون دولار لتحتل خلالها الجزائر الصدارة من حيث استفادتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، لتليها المغرب وتركيا. ويرجع هذا الانتعاش إلى الارتفاع المسجل في الاستثمار الموجه للمجال الطاقوي من جهة وكذا إلى عدد هام من الاستثمارات المتنوعة من جهة أخرى (36 فندق لسلسلة IBIS الشهيرة بمبلغ 173 مليون دولار، المركب السياحي لسيدي فرج بمبلغ 90 مليون دولار، مشروع SIDA لإنجاز قريتين سياحيتين بالجزائر وبمرداس بمبلغ 398 مليون دولار...)¹⁶.

كما عرفت هذه الفترة تقديم الجزائر ضمانات لدول الخليج بغرض استقطاب رؤوس المال الضخمة التي يمتلكونها، وعرفت سنتي 2009 و2010 تسجيل 12 مشروع لدول عربية، 8 منهم مسجلة ضمن أكبر المشاريع السياحية ومركبات متعددة الاستعمالات و4 مشاريع أساسية ضمن المجال الصناعي، حيث أن 60% من ملفات المشاريع العربية المقدر قيمتها بـ 6 ملايين دولار والتي تمت دراستها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI قد تم إنجازها، ويتعلق الأمر بالخصوص بمشاريع مجمع أوراسكوم التي بلغت 2.4 مليار دولار¹⁷، لتحتل الجزائر سنة 2010 حسب تقرير الاستثمار العالمي، المركز الثاني بالنسبة للبلدان العربية لشمال إفريقيا بعد دولة مصر التي استقطبت استثمارات قدرت بـ 2.8 مليار دولار¹⁸.

وعرفت التدفقات انخفاضا سنة 2012 قدر بـ 1.5 مليار دولار أي بمعدل 42% بالمقارنة مع سنة 2011، في فترة عرفت فيها الاستثمارات الأجنبية العالمية ديناميكية ضعيفة بانخفاض قدر بـ 18.2% مقارنة مع سنة 2011. وشهدت هذه التدفقات ارتفاعا سنة 2013 دون العودة إلى المستويات التي وصلت إليها سنة 2011، حيث احتلت الجزائر المركز 13 إفريقيا من بين 54 دولة بزيادة تقدر بـ 13% وهو ما لا يعكس حجم التسهيلات والامتيازات المقدمة¹⁹.

وتحتل الجزائر حاليا المركز 163 من بين 189 دولة في ترتيب للبنك الدولي لسنة 2015 عبر مؤشر يصدر سنويا يدعى « Doing Business »²⁰ يُعنى بترتيب الدول بحسب درجة التسهيلات الممنوحة للقيام بالأعمال والاستثمار:

الجدول رقم 2 : مؤشر « Doing Business » للبنك الدولي حول درجة التسهيلات للقيام بالاستثمار.

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2016	163	74	75
2015	154	60	71
2014	153	51	87
2013	152	50	97
2012	148	46	94
2011	143	40	115
2010	136	69	128
2009	134	73	130
2008	125	88	129
2007	116	80	115
2006	123	77	117

المصدر: doingbusiness.org

يظهر جليا من خلال الجدول بأن الجزائر التي كانت تتقدم على المغرب سنة 2008، وقد تصاعد ترتيبها إلى الأسوأ بشكل مستقيم ومنتظم إلى أن أصبحت تتدلى الترتيب سنة 2016 باحتلالها المرتبة 163 من بين الدول التي توفر تسهيلات للقيام بالأعمال والاستثمار، في حين عرف المغرب منذ 2008 تحسنا في الترتيب كان مستقيما ومنتظما يعكس الجهود التي تبذل في سبيل توفير مناخ ملائم للاستثمار وأصبح بذلك يحتل المركز 75 ويفوق ترتيب الجزائر بما يقارب 90 مرتبة.

4 - طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

4-1- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

توجهت أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى غاية نهاية التسعينيات إلى قطاع المحروقات (التكرير، الاستكشاف، الإنتاج، نقل النفط والغاز الطبيعي) مع تسجيل عزوف كبير للمستثمرين الأجانب عن القطاعات الأخرى. وعرفت بداية الألفية استهداف المستثمرين الأجانب لمشاريع تابعة لقطاعات شتى، يمكن توضيح توزيعها من خلال الجدول التالي بالنسبة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2012 :

الجدول رقم 3 : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المنجزة للفترة 2002-2012 على أهم القطاعات.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ/ مليون دج
صناعة	220	54%	599.200
خدمات	97	24%	167.118
بناء	63	15%	12.082
النقل	16	4%	3.991
الفلاحة	6	1%	887
الصحة	5	1%	6.192
السياحة	3	1%	13.587
المجموع	410	100%	803.057

المصدر : <http://www.andi.dz/index.php/fr/bilan-des-investissements>

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة بنسبة 54% من عدد المشاريع المنجزة خلال هذه الفترة، ويليه قطاع الخدمات بمعدل 24% من عدد المشاريع، ومن ثم قطاع البناء بنسبة 15% بـ 63 مشروع والتي تزامنت مع إطلاق الحكومة لبرامج ضخمة للبناء للقضاء على أزمة السكن بصيغته المختلفة (الاجتماعي والبيع بالإيجار والترقوي العمومي)²¹، ما يدل على ارتفاع جذب هذا القطاع للمستثمرين الأجانب عما سبق. أما قطاعات الفلاحة والصحة والسياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة وبقيت غير جاذبة للمستثمرين ليبلغ إجمالي عدد المشاريع فيها 14 مشروع فقط.

4-2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

استقطبت الجزائر مجموعة متنوعة من الاستثمارات الأجنبية والعربية، يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 4 : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به خلال الفترة 2002-2009.

المنطقة	عدد المشاريع	المعدل	المبلغ
أوروبا	322	46.7%	229.256
الدول العربية	289	41.8%	827.150
آسيا	47	6.8%	481.227
أمريكا	16	2.3%	27.490
أستراليا	1	0.1%	2.954
إفريقيا	1	0.1%	4.510
متعددة الجنسيات	14	2.2%	2.600
المجموع	690	100	1.645.187

المصدر : <http://www.andi.dz/index.php/fr/bilan-des-investissements>

من خلال الجدول نلاحظ أن المرتبة الأولى تحتلها أوروبا بمعدل 46.7% من مجموع عدد المشاريع خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2009، وتتصدر فرنسا هذه الدول حيث تجاوزت حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2001 بأزيد من 906 مليون دولار²². وتحتل الدول العربية المركز الثاني بمعدل 41.8% من عدد المشاريع، متبوعة بدول قارة آسيا بمعدل 6.81%، ومن ثم أمريكا بمعدل 2.31% فقط من عدد المشاريع، لتتصدر آخر القائمة كل من الاستثمارات المتعددة الجنسيات وأستراليا وإفريقيا بمعدل إجمالي من عدد المشاريع مقدر بـ 2.3%.

ويُظهر الجدول التالي عدد المؤسسات الأجنبية التي أنشأت سنويا في الجزائر والتي تعكس حجم الاستثمار الأجنبي المستقطب والذي يعتبر مقارنة بالجهود المبذولة من طرف السلطات لم يرق إلى مستوى الطموحات. فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عما كان متوقعا.

الجدول رقم 5 : تطور عدد المؤسسات الأجنبية تبعا لنشأتها في الجزائر خلال الفترة 2015/1992.

السنوات	1962	1970	1980	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عدد المؤسسات الأجنبية	1	0	4	11	13	9	10	8	12
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2005	2008	2010	2015
عدد المؤسسات الأجنبية	9	7	16	10	17	42	15	4	27

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال ما سبق، يتضح جلياً مدى اهتمام السلطات الجزائرية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبخاصة تلك التي تنشط خارج قطاع المحروقات. وقامت الحكومة من جهة بتقديم تسهيلات إجرائية وإدارية وتحفيزات مالية وضمانية لتوفير مناخ استثماري ملائم وباشرت من جهة أخرى جملة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية على غرار تبني النظام المحاسبي المالي.

ويمكن القول أن من بين الأسباب الرئيسية لتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هي ضغوط المؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر كنتيجة للانفتاح الاقتصادي، باعتبار أنها رفضت استعمال المخطط المحاسبي الوطني، واشترطت العمل وفق نظامها المعلوماتي ووسائلها التي توفر لها معلومات مالية ذات جودة.

وعليه نظريا، يكون لعامل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر تأثير مباشر على تطوير نظامها المحاسبي واستبداله بآخر يواكب المستجدات الدولية، لتتنطبق هذه العلاقة مع النتيجة التي خرجت بها دراسات النظرية المحاسبية التي تعتبر أنه كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي كلما زاد تعرض البلد للضغوطات الخارجية، من بينها ضرورة امتلاك محاسبة متطورة. الأمر الذي من شأنه التحفيز على تطوير وتحسين الأنظمة والممارسات المحاسبية القائمة.

إلا أنه في الواقع، وتبعا للعدد المتواضع للمؤسسات الأجنبية المستقطبة في الجزائر (كما هو موضح في الجدول رقم 5، وتركيزها القطاعي في المحروقات) حال دون مساهمتها في عملية التطور الإيجابي للمحاسبة في الجزائر، ضف إلى ذلك أن غالبية المؤسسات الأجنبية تبنت حاليا ممارسات محاسبية محلية ذات مرجعية جباية. ومنه فإن :

عامل الانفتاح الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي لم يساهم بالتأثير على التطور المحاسبي الجزائري.

5- اختبار علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطور المحاسبي في الجزائر إحصائيا :

في ما يلي سنقوم باختبار مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التطور المحاسبي في الجزائر بالاستعانة بأداة التحليل الإحصائي، أين سنقوم بداية بتوضيح كيفية قياس المتغيرتين وتحديد قواعد البيانات المستخدمة لأجل ذلك، ثم تحليلها إحصائيا :

5-1- متغيرة (التطور المحاسبي) : (Y)

من أجل قياس التطور المحاسبي في الجزائر، لجأنا إلى دراسات أدبيات نظرية المحاسبة التي تطرقت لدراسة العلاقة بين المحاسبة وبيئتها، والتي لم تُجمع على تفضيل مقياس واحد وإنما تطرقت لمقاييس مختلفة، حيث اعتمد كل من "Adikhari et Tondkar" سنة 1992 و Belkaoui سنة 1988 في دراستهم على "مؤشر الإفصاح" لقياس التطور المحاسبي، وبرروا اختيارهم بسهولة توفر المعلومة الموثوقة عن الإفصاح عندما يتم مقارنة التطور المحاسبي بين دول مختلفة²³، بينما ذهب "Hassab et al" في دراستهم سنة 2003 إلى قياس التطور المحاسبي في مصر وفق معيار "مهنة ونظام تكوين المحاسبة".

فيحسب "Belkaoui"، إذا كانت مهنة المحاسبة ونظام تكوين المحاسبة مُتَطَوَّرَيْن فهذا سيؤدي حتما إلى قيادة المساعي نحو الإفصاح عن معلومة موثوقة²⁴، خاصة وأنّ الدراسة تخص قياس التطور في بلد واحد، ليقوموا باستعمال مقياس مركب من ثلاثة عناصر، هي:

- عدد خبراء المحاسبة المسجلين بمصنف خبراء المحاسبة،
- عدد المتخرجين في ميدان المحاسبة،
- عدد مكاتب المحاسبة.

غير أننا ارتأينا إلى أن اختيار مقياس تطور عدد الخبراء، وعدد المهنيين، وعدد المتخرجين بميدان المحاسبة لترجمة التطور المحاسبي لا يصلح في حالة الجزائر، بحُجّة أنّ التكوين وعدد المتخرجين لا يخضع لطلب السوق خاصة في ظلّ مجانيّة التعليم، والدليل على ذلك هو ارتفاع عدد المتمرسين في فترة التسعينيات، أين عرفت فيها الجزائر اضطرابا أمنيا صاحبه ركود في شتى المجالات وبخاصة النشاط الاقتصادي.

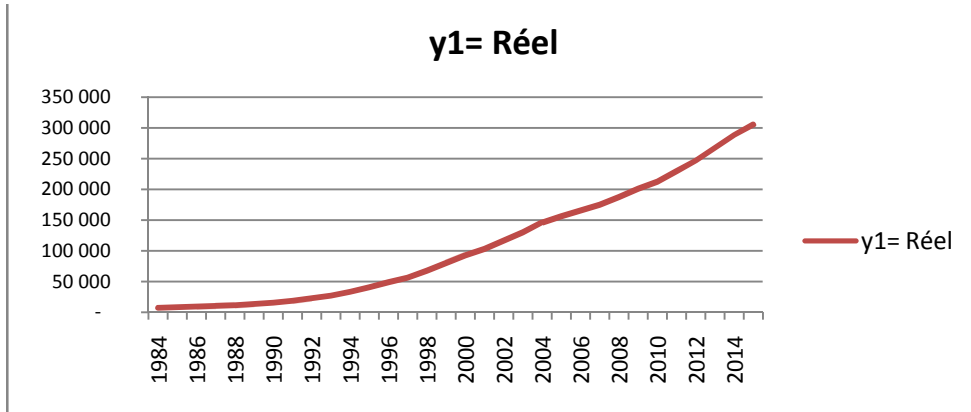
وعليه، فضّلنا قياس المتغيرة "تطور محاسبي" بعامل "تطور عدد الماسكين للمحاسبة" والذي يترجمه "تطور عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي"، وكذا "تطور نسبة المسك المحاسبي" والذي يترجمه "تطور عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي على إجمالي عدد التجار" كونهما في نظرنا يشكلان المقياسين الأكثر ملاءمة في البيئة الجزائرية، على فرض أنّ تطور نسبة المسك المحاسبي في بلد ما، من شأنه توسيع دائرة استخدام المحاسبة ومنه تطوير استخدامها. واستندنا في هذا الشأن بقاعدة بيانات عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، التي قدّمت لنا من قِبَل المديرية العامة للضرائب والتي تُغطي فقط الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015، وكذا بيانات إجمالي عدد التجار المقدمة من قبل المركز الوطني للسجل التجاري للفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2015.

ونظرا لِقَصْرِ الفترة التي تغطيها بيانات عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي (الفترة 2000-2015)، لجأنا لاستخراج نفس القاعدة من البيانات المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصاء، والمتعلقة بتطور عدد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين خلال الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2015. حيث اعتمدنا على الأنشطة لتحديد المجالات الاقتصادية الخاضعة للنظام الحقيقي.

وعليه، بات حتميا علينا تحديد مجال اختبار نموذج الدراسة تبعاً للبيانات الموفرة من طرف المديرية العامة للضرائب، المركز الوطني للسجل التجاري، وكذا الديوان الوطني للإحصاء.

وفيما يلي، سنوضح وتيرة تطور عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذا وتيرة تطور نسبة المسك المحاسبي خلال الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2015:

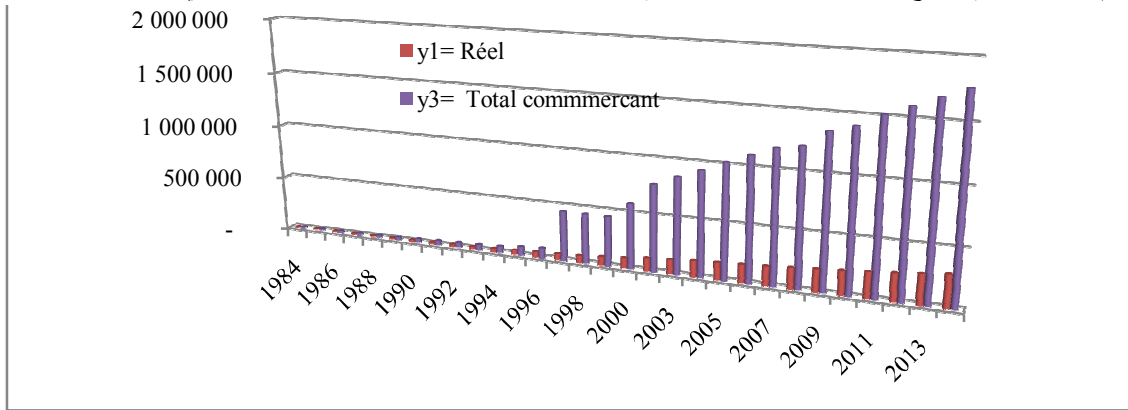
الشكل رقم 1 : منحى تطور عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي خلال الفترة 1984-2015.



المصدر : اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ جليا من خلال المنحنى رقم 1 أنّ منحى تطوّر عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي يتبع اتجاهها متصاعدا مستمرا طوال الفترة، بحيث ارتفع العدد من 6.846 مُكَلَّف سنة 1984 إلى أكثر من 92 ألف مُكَلَّف سنة 2000، وواصل الارتفاع ليصل سنة 2015 إلى ما يفوق 305 ألف مُكَلَّف. ما يعني أنّ استخدام المحاسبة من قِبَل المكلفين في تزايد مستمر، الأمر الذي من شأنه المساهمة في الاقتراب من استخدام المحاسبة كوسيلة لاتخاذ القرار، ومنه التطور المحاسبي.

الشكل رقم 2 : تمثيل بياني يوضح العلاقة ما بين تطور عدد إجمالي التجار وتطور عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي خلال الفترة 1984-2015.



المصدر : اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات المركز الوطني للسجل التجاري.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لتطور إجمالي عدد التجار وعدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، أن هناك تصاعدا مستمرا على مر السنوات. لكن يتضح لنا حاليا أن تسارع إجمالي عدد التجار لم يواكبه تسارع لعدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، رغم تصاعده هو الآخر ابتداء من سنة 1998، وهذا ما يترجم ضعف تزايد حجم المسك المحاسبي بالمقارنة مع تزايد إجمالي عدد التجار لبقية الفترة. حيث يمكننا التمييز بين فترتين :

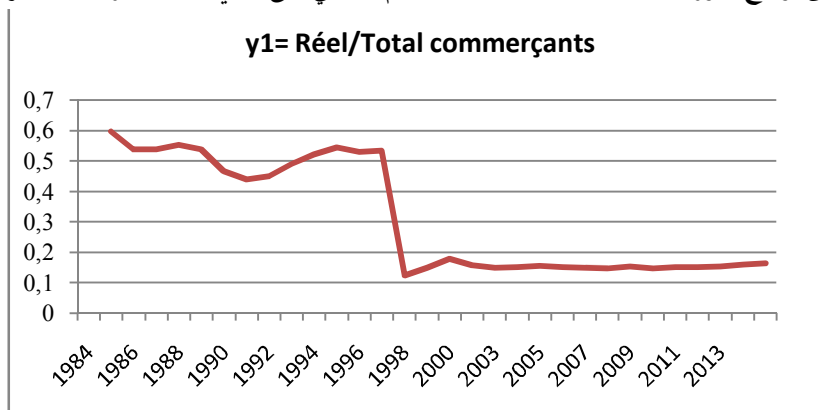
الفترة الأولى : من سنة 1984 إلى سنة 1997 :

وهي الفترة التي يمكن القول عنها أنها عرفت أحسن مواكبة في تسارع عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي مقارنة بتسارع إجمالي عدد التجار. ففي سنة 1996 مثلا كان عدد الماسكين للمحاسبة هو 48.940 مُكَلَّف، ما نسبته 54% من إجمالي عدد التجار، أي أن أكثر من نصف عدد التجار يمسكون محاسبة ويخضعون للالتزامات المحاسبية.

الفترة الثانية : من سنة 1998 إلى سنة 2015 :

وهي الفترة التي عرفت مواكبة ضعيفة جدا لتسارع عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي مقارنة بتسارع إجمالي عدد التجار. ففي سنة 2002 مثلا بلغ عدد الماسكين للمحاسبة 116.459، ما نسبته 15% من إجمالي عدد التجار البالغ عددهم 778.754 تاجر. واستقرت النسبة في حدود 16% و17% خلال الفترة من سنة 2003 إلى سنة 2015. حيث فاق إجمالي عدد التجار خلال سنة 2015 ما يقارب 1.764.000 تاجر مقابل 288.897 مكلف فقط خاضع للنظام الحقيقي. وستوضح لنا أكثر وتيرة تطور المسك المحاسبي من خلال المنحنى التالي :

الشكل رقم 3 : منحنى يوضح تطور نسبة عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي على إجمالي عدد التجار خلال الفترة 1984-2014.



المصدر: اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات المركز الوطني للسجل التجاري.

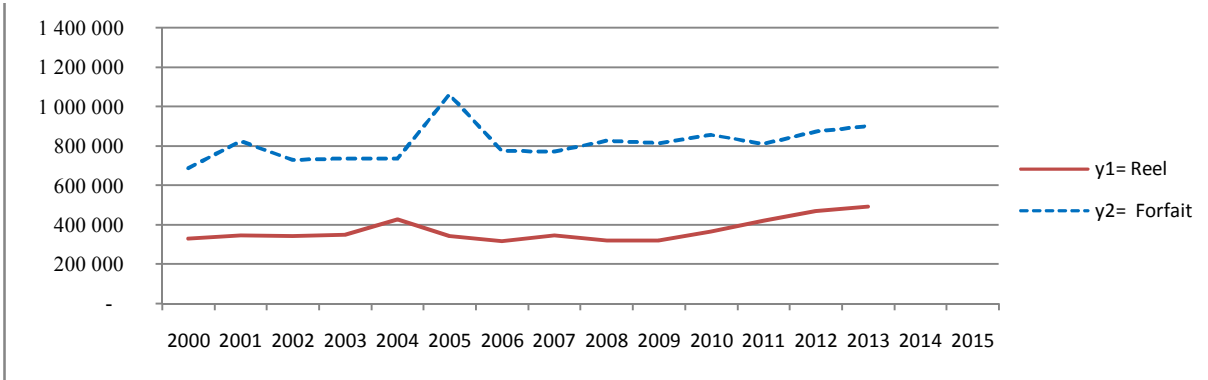
من خلال فحص وتيرة المنحنى رقم 3، يتبين لنا أنه يسير في اتجاه تنازلي مستمر، حيث سجّلت نسبة عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي من إجمالي عدد التجار خلال سنة 1984 ما قيمته 60%، وانخفضت بشكل طفيف خلال السنوات التي تلتها، وسجّلت سقوطا حرا سنة 1997 حيث بلغت 12%، وعاودت الارتفاع مجددا بشكل طفيف ببقية السنوات واستقرت بحدود نسبة 16%.

ويمكننا إرجاع هذا الانخفاض من جهة إلى التغيير الذي طرأ على طبيعة النسيج الاقتصادي الجزائري منتصف التسعينيات، نظرا لهيمنة القطاع الخاص المكون أساسا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، غالبا عائلية، المسير هو المالك. وتبعا للإحصاء الاقتصادي الأول الذي أُجْرِيَ شهر جويلية من سنة 2012، فإنّ القطاع الخاص هيمن على النسيج الاقتصادي الجزائري بنسبة 98%، وهو مُكوّن أساسا من الأشخاص الطبيعيين بـ 888.794 مؤسسة أي ما يعادل نسبة 95%، مُقابل أقل من 5% من الأشخاص المعنويين.

من جهة أخرى، فقد أثر رَفْعُ سقف الخضوع للنظام الجزائي هو الآخر بشكل كبير في زيادة عدد المكلفين التابعين للنظام الجزائي على حساب النظام الحقيقي، بحيث كان مبلغ رقم الأعمال الأقصى للخضوع للنظام الجزائي سنة 2002 لا يتعدى مبلغ 1.2 مليون دج، وارتفع تدريجيا ليصل إلى مبلغ 3 ملايين دج سنة 2007، ثم إلى مبلغ 5 ملايين دج سنة 2010، ثم إلى مبلغ 10 ملايين دج سنة 2012. ليحدّده قانون المالية لسنة 2015 بمبلغ 30 مليون دج، إضافة إلى توسيع دائرة الخضوع له، لتشمل حتى الأشخاص المعنويين وكذا أصحاب المهن الحرة.

والمنحنى التالي يوضح ذلك أكثر :

الشكل رقم 4 : منحنى يوضح العلاقة ما بين تطور عدد الخاضعين للنظام الحقيقي وتطور عدد الخاضعين للنظام الجزائي خلال الفترة 2000-2015.



المصدر : اعتمادا على بيانات المديرية العامة للضرائب.

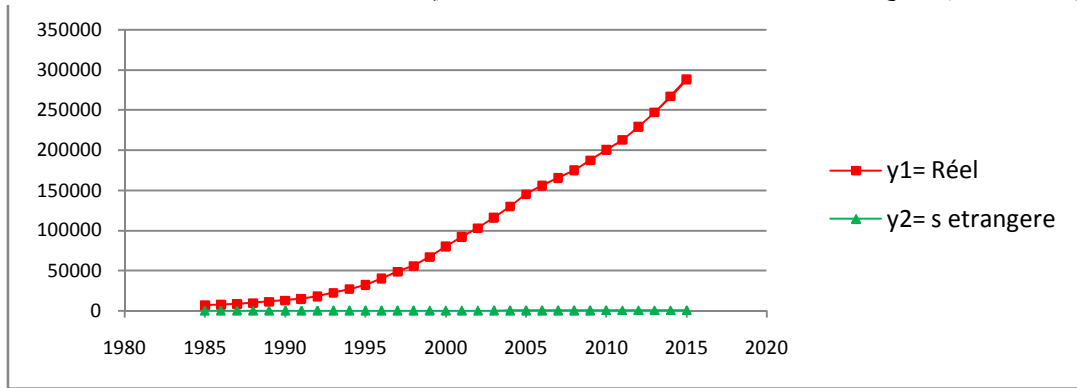
من خلال فحص وتيرة تطور المنحنيين، تبيّن لنا أن عدد الخاضعين للنظام الجزائي كان دائما أكبر من عدد الخاضعين للنظام الحقيقي. حيث نلاحظ جليا تصاعد منحنى تطور عدد الخاضعين للنظام الحقيقي خلال الفترة 2004-2005. بمقابل تنازل منحنى الخاضعين للنظام الجزائي الذي نرجعه إلى عملية الشطب. لتنعكس الآية خلال سنة 2007 والتي نفسرها بانتقال المكلفين من النظام الحقيقي إلى النظام الجزائي نتيجة الرفع من سقف الخضوع للنظام الجزائي وإقرار الضريبة الجزائرية الوحيدة. وهو ما يترجم العلاقة الوثيقة ما بين المتغيرين ذات طبيعة إيجابية وأحيانا أخرى عكسية.

5-2- متغيرة (الانفتاح الاقتصادي) : (OUVRECO)

في دراسة "Zeghal et al" لسنة 2006، تم قياس درجة الانفتاح الاقتصادي بحاصل نسبة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)²⁵، قمنا بقياس متغير "الانفتاح الاقتصادي" الذي رمزنا له بالرمز "OUVRECO" بناء على تطوّر "عدد المؤسسات الأجنبية" خلال الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2015 عوض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنه في نظرنا هو المقياس الأكثر ملاءمة للتعبير عن حجم الضغوطات التي يتعرض إليها البلد من أجل تحفيزه على امتلاك محاسبة متطورة. على اعتبار أن كل مؤسسة أجنبية تفرز ضغطا خاصا بها، وهذا ما لا يظهر بمقياس إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة.

فيما يلي، سنوضح العلاقة بين تطور عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي (متغيرة تابع) وتطور عدد المؤسسات الأجنبية (متغيرة تفسيرية) خلال الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2015، من خلال الأشكال البيانية التالية :

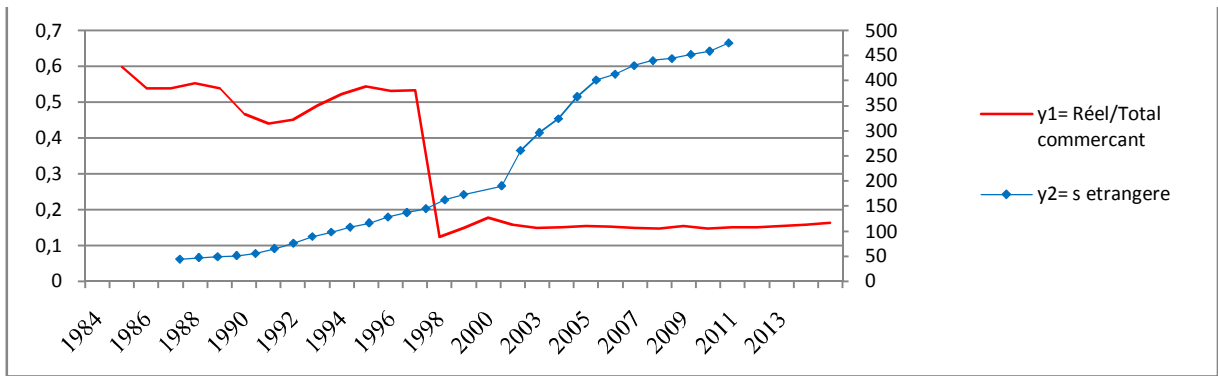
الشكل رقم 5 : تمثيل بياني يوضح العلاقة ما بين عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وتطور عدد المؤسسات الأجنبية خلال الفترة 1984-2015



المصدر : اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال فحص وتيرة تطور المتغيرين للشكل رقم 5، تبين لنا أن كل من منحى المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، ومنحى عدد المؤسسات الأجنبية يتبعان اتجاهها تصاعديا على طول الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2015، غير أنه من الملاحظ جليا أن تصاعد منحى تطور عدد المؤسسات الأجنبية ضعيف جدا مقارنة ومنحى عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، خاصة وأن طبيعة قيم المتغيرين نفسها، وهو ما يترجم الضعف الكبير لطبيعة العلاقة ما بين المتغيرين.

الشكل رقم 6 : تمثيل بياني يوضح العلاقة ما بين نسبة عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي إلى إجمالي عدد التجار وتطور عدد المؤسسات الأجنبية خلال الفترة 1984-2015.



المصدر : اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات المركز الوطني للسجل التجاري.

إلا أنه من خلال فحص وتيرة تطور متغيري الشكل رقم 6، يتبين لنا أن كل من منحى المكلفين الماسكين لمحاكاة إلى إجمالي عدد التجار، ومنحى عدد المؤسسات الأجنبية يتبعان اتجاهها عكسيا على طول الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2015، حيث أنه بالرغم من تزايد عدد المؤسسات الأجنبية عبر السنوات، إلا أن مستوى التطور المحاسبي في انخفاض. وهو ما يعكس انعدام العلاقة بين المتغيرين نظرا للعدد المحتشم للمؤسسات الأجنبية الذي حال دون تأثيرها على حجم المسك المحاسبي. وهذا ما يثبتته معامل الارتباط بين المتغير (نسبة عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي إلى إجمالي عدد التجار) ومتغير الانفتاح الاقتصادي الذي بلغ معدل 81.2- %، وهو ارتباط دال سالب ويُشير إلى العلاقة العكسية بينهما.

خلاصة:

من خلال الشكل رقم 5 الذي ترجم ضعف العلاقة القائمة بين عدد المؤسسات الأجنبية وعدد الماسكين الحقيقيين، والشكل رقم 6 الذي وضح لنا أنه بالرغم من تزايد عدد المؤسسات الأجنبية عبر السنوات، إلا أن نسبة المسك الحقيقي إلى إجمالي عدد التجار في انخفاض مستمر. وهو ما يعكس انعدام العلاقة بين المتغيرين.

وهو ما لا يوافق ما توصل إليه Wallace و Cook سنة 1990، حيث اعتبرا أن التعاون الخارجي الناتج من التعاون مع المؤسسات المتعددة الجنسيات والتعامل مع المؤسسات المالية العالمية بإمكانه أن يؤثر بشكل كبير على عملية تبني معايير محاسبية جديدة وتطوير الممارسات المحلية.

لنرجع إلى تفسير ذلك من خلال ما توصلنا إليه نظريا، أين اعتبرنا أن العدد المحتشم لتطور المؤسسات الأجنبية وتركيزها القطاعي حال دون تأثيرها على حجم المسك المحاسبي، خاصة وأن الكثير منها تبنّت الممارسات المحلية ذات المرجعية الجبائية مع مسك محاسبة موازية خاصة بما يُستند إليها في اتخاذ القرار²⁶. لنخلص لنفي فرضية ورقتنا البحثية، المتمثلة في تأثير عامل الانفتاح الاقتصادي على التطور المحاسبي في الجزائر.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ - Guerid Omar, **L'investissement Direct Etranger En Algérie : Impacts Opportunités et Entraves**, Revue Recherches économiques et managériale, Université de Biskra, N°3, juin 2008, Page 20.
- ² - CNUCED, **Investissement Etranger Direct : Flux et Stock entrants et sortant annuel**, 1980-2014 , Consulté le 14/03/2016, sur le lien : <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/summary.aspx?ReportId=96740>.
- ³ - Daniel Zeghal, Karim Mhedhbi, Analyse de l'effet de l'adoption des normes comptables internationales sur le développement et la performance des marchés financiers émergents ; Doctorat en sciences comptables, Université de Manouba ; 2010 ; Tunis, Page 377.
- ⁴ - Guohua Zhang, **Environmental Factors in China's Financial Accounting Development since 1949**, PHD, Rotterdam University, Allemagne, 2005, Page 41.
- ⁵ - زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص14.
- ⁶ - Kaci Chaouch Titem, **Facteurs d'Attractivité des IDE en Algérie: Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb**, Magister en Sciences économique, Université Mouloud Mameri, 2012, Page 77.
- ⁷ - **Idem**.
- ⁸ - Guerid Omar, **Op Cit**, Page 37.
- ⁹ - Kaci Chaouch Titem, **Op Cit**, Page 79.
- ¹⁰ - زغيب شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص17.
- ¹¹ - **Art 58 de Loi de finances complémentaire pour 2009**, parue dans le journal officiel n° 44 du 26/07/2009.
- ¹² - Cerbah Kamelia, **L'Amélioration du climat des investissements en Algérie et son rôle dans la consolidation de la croissance économique 2000 /2014**, Mémoire de fin d'études de troisième cycle spécialisé en finances publiques, Institut d'économie douanière et fiscale, IEDF , 2015, page 11.
- ¹³ - ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2009، 31، ص 59، نقلا عن : كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 73.
- ¹⁴ - بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 203.
- ¹⁵ - ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- ¹⁶ - Cerbah Kamelia, **Op Cit**, Page 12.
- ¹⁷ - **Ibidem**, Page 13.
- ¹⁸ - ن هادف، الأونكتاد: الجزائر الثانية في التدفقات الاستثمارية الصادرة بشمال إفريقيا، 2010/07/25، تاريخ الاطلاع: 2016/03/10، متاح على: <http://www.djazairess.com/eldjournhouria/4123>.
- ¹⁹ - نزيهة م، الجزائر تحتل المرتبة ال 13 في الاستثمار الأجنبي المباشر، 2014/06/30، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03، متاح على: <http://www.djazairess.com/alseyassi/26503>.
- ²⁰ - Cerbah Kamelia, **Op Cit**, Page 14.
- ²¹ - كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص73.
- ²² - نفس المرجع، ص 75.
- ²³ - Hassan R. Hassab el Naby, Ruth W. EPPs, Amal A. Said, **The impact of environmental factors on accounting development: An Egyptian longitudinal study**, Critical Perspectives on Accounting, USA, volume 14, 2003, Page 280.
- ²⁴ - **Idem**.

25 - Ibidem, Page 51.

26- نذكر هنا حالة المؤسسات الفرنسية مثلا حيث تشير المعطيات المحاسبية (مقال موقع TSA بتاريخ 2015/09/27 المتاح على الرابط : <http://www.tsa-algerie.com/20150927/>) إلى أن المؤسستين Renault و Peugeot تلجآن إلى التصريح بنتيجة صافية ضعيفة مقارنة بأرقام الأعمال المحققة، وهي بهذا تحذو حذو الممارسات المحاسبية المحلية الجزائرية. حيث أفصحت Renault Algérie عن تحقيق سنة 2014 ربحا صافيا قدر بـ 996 مليون دينار فقط لرقم أعمال أكثر من 102.8 مليار دينار، مقابل تحقيق خسارة مقدرة بـ 742.8 مليون دينار لرقم أعمال أعلى من 20% المحقق سنة 2014. وكذلك هو شأن مؤسسة Peugeot Algérie التي عرفت نتيجتها الصافية هي الأخرى تدهورا من 89.56 مليار دينار سنة 2013 إلى 57.15 مليار نهاية 2014، باعتبار أن النتيجة الصافية للدورة بقيت ضعيفة مقارنة بمستوى مبيعات قدر بـ 47.42 مليون دينار أرباح سنة 2014 مقابل 167.89 مليون دينار سنة 2013، وهو ما مثل نسبة 0.8% و 0.18% من مبلغ رقم الأعمال. ونفس الملاحظة يمكن تسجيلها في قطاع التأمينات (مقال موقع TSA بتاريخ 2015/11/16 المتاح على الرابط : <http://www.tsa-algerie.com/20151116/>) حيث سجلت شركة AXA Algérie للتأمينات نتيجة سلبية يفصحها عن خسارة قدرت بـ 604 مليون دينار سنة 2014 ، مقابل 669 مليون دينار سنة 2013 بالرغم من أن رقم أعمالها عرف ارتفاعا أكثر من مضاعف ما بين 2013 و 2014، من 1.2 مليار دينار إلى 3.49 مليار دينار.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

باديس بن عيشة، إيمان طاطا (2017). أثر الانفتاح الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي على التطور المحاسبي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 03 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 13-24.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.